الراشدي: لا محاربة للرشوة إذا لم تتوفر هيأة النزاهة على صلاحيات التحري

تيلكيل عربي- العدد 04 - من 17 إلى 23 ماي 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

حصيلة العثماني

في ميزان الأسعار والسكن والبطالة والفساد

حصيلة "العام زين"

بدا سعد الدين العثماني جد سعيد وهو يستعرض، أمام البرلمان بغرفتيه، ما حققته حكومته من حصيلة بعد عامين ونصف من تنصيبها. فقد تحدث رئيس الحكومة بأسلوب مغرق في "الاحتفالية" عن "حصيلة إيجابية" و"غنية بالإنجازات"، غير أنه، عند النظر إلى الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، يبدو أن الحكومة مازالت بعيدة عن بلوغ الأهداف التي حددتها هي نفسها، ما يرفع عليها الضغط في أفق انتخابات 2021.

يعتبر العثماني أن السياسة التي يقودها ذات "بعد اجتماعي خالص"، حيث لا يكف عن التذكير بالبرامج التي ترمي إلى تقديم الدعم لبعض الفئات الاجتماعية الهشة، لكن المواطن العادي لا يجد ترجمة فعلية لهذا الكلام على جيبه وقدرته الشرائية.

وحينما يتحدث رئيس الحكومة عن البعد الاجتماعي فهو يختزله في مبادرات تكاد تكرّس مفهوم "الصدقة"، وهذا لا يعبر عن توجه اجتماعي حقيقي، في غياب توفير الإمكانيات للطبقة المتوسطة كي تحرك الاقتصاد الوطني، وهي الطبقة التي تشكل الرافعة الحقيقية والحتمية للفقراء. ويبقى كل ذلك مرتهنا لتحقيق نمو اقتصادي قوي، لكن الواقع يشهد أن هذا النمو مازال هشا بسبب ارتهانه، بشكل حاسم، للتساقطات المطرية،

مقاربة "الصدقة" لدى الحكومة لا تعبر عن توجه اجتماعي حقيقي، في غياب توفير الإمكانيات للطبقة المتوسطة، التي تشكل الرافعة الحقيقية للفقراء.

وضعف مساهمة القطاعات غير الفلاحية، ما لا يساهم في إعادة توزيع ثمار النمو، إلا أن الحكومة مدعوة ببذل جهود كبيرة من أجل توفير شروط، تساعد على حماية القدرة الشرائية للأسر وتقليص دائرة البطالة والفوارق الاجتماعية... ■

دراسة ترصد مخاطر الرشوة في قطاعي التعمير والعقار

أنجزت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسةٍ المدينة حول مخاطر الرشوة في قطاعي التعمير والعقار، دامت 18 شهرا، وحصل "تيلكيل عربي" على نتائجها.

أحمد مدياني

لحظة تقديم الدراسة برئاسة رئيس الحكومة سعد الدين العثماني.

غطت الدراسة المدن التي تشهد أكبر ديناميكية عقارية في المغرب وهي الرباط والدارالبيضاء وطنجة ومراكش وفاس. كما اعتمدت على استجواب كافة المتدخلين في القطاع، عبر لقاءات داخلية وخارجية، همت الأولى أطر الوزارة والثانية شركاءها المؤسساتيين والمهنيين الممثلين للفدراليات الخمسة الموقعة على الاتفاقية الإطار حول الوقاية من مخاطر الرشوة في مجالي التعمير والعقار.

وشملت الدراسة تحديداً المديريات المركزية للوزارة ؛ الوكالات الحضرية؛ المديريات الجهوية للإسكان وسياسة المدينة؛ الجماعات الترابية؛ الجمعيات والفدراليات المهنية؛ مهنيي القطاعين: المنعشين العقاريين والمهندسين المعماريين...؛ وعينة من المواطنين.

ظاهرة معقدة وخوف من التبليغ

خلصت دراسة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، إلى أن "الرشوة في قطاعي التعمير والعقار، تعتبر ظاهرة معقدة وتتخذ أشكالا وأبعادا مختلفة حسب السياق والإطار الذي تمت فيهما، كذا الدوافع المرتبطة بها. وتتحدد أهم الأشكال الرئيسية للرشوة، كما حددتها الدراسة، في "الارتشاء والابتزاز والغش والمحسوبية وتحويل الممتلكات/ الخدمات العامة. ويعتبر الارتشاء وثمن البيع غير المصرح به أهم أشكال الرشوة انتشارا بنسبة 78 في المائة من الحالات التي تم إحصاؤها".

وعن وعي المتضررين من الرشوة بضرورة التبليغ عنها، رصدت الدراسة أن "امتناع المواطنين عن التبليغ عن حالات الرشوة التي واجهوها، راجع بالأساس إلى الخوف من المشاكل التي قد تعترضهم أو الاعتقاد بأن ذلك لن يغير في الأمر شيئا"، غير أن أكثر من 50 في المائة من المستوجبين، تضيف الدراسة يعتقدون أن "المجهودات المبذولة أسهمت في محاصرة الظاهرة، وأعطت بعض النتائج، ذلك أن الوعي بخطورة هذه الظاهرة، عن طريق حملات التحسيس، يعتبر أهم مؤشر في نظر أكثر من 30 في المائة من العينة المستوجبة".

ثلاث مستويات من المخاطر

للرشوة أثار متعددة وذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي، حسب نتائج دراسة الوزارة الوصية على قطاع التعمير والعقار. وكما جاء فيها فإن الرشوة "تؤثر سلبا على القدرات المالية للضحايا وتعرقل الاستثمار وتعوق القدرة التنافسية للشركات وتضرب العدالة الاجتماعية وتنتهك حقوق الإنسان وشرعية الدولة. كما أن الرشوة تمس المشهد الحضري وتساعد على انتشار الأحياء غير القانونية وتهدد أمن المواطنين". وتوضح الدراسة ذاتها، تم تحديد 101 من المخاطر المحتملة همت المجالات الأربعة المحددة. 7 مخاطر خاصة بالتخطيط الحضري و5 بمجال إعداد الوعاء العقاري و57 في ميدان البناء والأشغال و32 في مجال التسويق والتوزيع .

وقد أظهر تقييم مخاطر الرشوة المرتبطة بقطاعي التعمير والعقار، حسب المعيار المعتمد، أن ما يقارب 50 في المائة من المخاطر صنفت بأنها مخاطر متوسطة وأن 13 في المائة من المخاطر وصفت بأنها مخاطر كبرى. وترتبط المخاطر الكبرى أساسا ببرامج الدولة في مجال السكن والإنعاش العقاري والبناء الذاتي كذا التدبير الحضري. ■

تعقب "الغشاشين" يرفع عائدات الجمارك إلى أكثر من 100 مليار درهم

ساهمت المراقبة التي أنجزتها مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة، في العام الماضي، في جني إيرادات إضافية مهمة، ساهمت في تغذية موارد ميزانية الدولة بما يتجاوز **100** مليار درهم.

المصطفى أزوكاح

وصلت إيرادات الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى 100,8 مليار درهم في العام الماضي، مسجلة ارتفاعا بنسبة 6,5 في المائة، مقارنة بالعام الذي قبله. وتأتي تلك العائدات التي حولت لميزانية الدولية من الضريبة على القيمة المضافة، التي انتقلت إلى 54,7 مليار درهم، بزيادة بنسبة 6,3 في المائة. وبلغت إيرادات الرسوم الداخلية على الاستهلاك 28,3 مليار درهم، بزيادة بنسبة 3,4 في المائة، حسب التقرير السنوي الصادر عن المديرية العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة.

وارتفعت إيرادات أنبوب الغاز الجزائري المتدفق نحو أوروبا عبر التراب المغربي بـ51,4 في المائة في العام الماضي، كي تستقر في حدود 1,5 مليار درهم، وزادت حقوق الاستيراد بنسبة 10,8 في المائة، كي تستقر في حدود 9,5 مليار درهم.

وذهبت المديرية إلى أن ارتفاع إيرادات الجمارك، كانت، كذلك، ثمرة المراقبة المستندة على التكنولوجيات الحديثة، خاصة العمليات الناجمة عن الاستيراد والتصريحات المتعلقة بالمنتجات الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك.

ويضيف تقرير المديرية أن الإيرادات الإضافية الناجمة عن المراقبة، وصلت إلى 3.6 ملايير درهم، حيث تضاعف ذلك المبلغ في الثمانية أعوام الأخيرة، مشيرة إلى أن مراقبة القيمة المصرح بها ساهمت بنسبة 80 في المائة في الإيرادات الإضافية.

وساهمت مراقبة التصريحات باستخلاص إيرادات إضافية بـ2,9 مليار درهم، وذلك بعد مراقبة 10,6 مليار درهم من القيمة المصرح بها، وهو ما تأتي في جزء منه بفضل التكنولوجيات الحديثة.■

العثماني يحتفي بحصيلة نصف الولاية الحكومية

طبقا لأحكام المادة 101 من الدستور، قدم رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، يوم الاثنين 13 ماي 2019، الحصيلة المرحلية لحكومته أمام البرلمان بغرفتيه.

الشرقي لحرش

اعتبر العثماني أن محاربة حكومته للفساد ظهر بشكل جلي في تحسن ترتيب المغرب على مستوى مؤشر إدراك الفساد.

اعتبر رئيس الحكومة، في مقدمة عرضه أمام البرلمان، أن تقديم الحصيلة المرحلية للحكومة يأتي وفاء بأحد المبادئ الدستورية القائمة على ربط المسؤولية بالمحاسبة. كما دافع رئيس الحكومة عن حصيلته، معتبرا أن حكومته عملت منذ تنصيبها على إنجاز برنامج يقوم على رؤية ذات توجه اجتماعي واضح، يستمد معالمه من توجيهات الملك محمد السادس، والانتظارات الكبرى التي عبر عنها المواطنون. رئيس الحكومة قال إن حكومته اشتغلت على خمس محاور أساسية هي دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وتعزيز قيم النزاهة، وتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل وتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والعمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب.

دعم الخيار الديمقراطي

في هذا الصدد، أشار رئيس الحكومة إلى اعتماد الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان ،ومواصلة إصلاح منظومة العدالة، بالشروع الفعلي في تنزيل الاستقلال المؤسساتي للقضاء، والتقدم في رقمنة الخدمات القضائية، وإنتاج أكثر من 430 نص قانوني. من جهة أخرى، قال رئيس الحكومة إن الحكومة على مواصلة تنفيذ توصيات هيأة الانصاف والمصالحة، إذ تمت معالجة 95% من أصل 1937 شكاية وتظلم للمواطنين، أفرادا وجمعيات بهذا الخصوص، وذلك من نونبر 2017 إلى متم 2018. وبخصوص التكفل بالنساء ضحايا العنف، كشف رئيس الحكومة عن التكفل بـ19 ألف امرأة من ضحايا العنف.

أما بخصوص الحقوق الثقافية، فقد عملت الحكومة، بحسب العثماني على إدراج تدريس الأمازيغية في المعاهد العليا.

تجويد المنظومة القانونية

في هذا الصدد، اعتبر العثماني أن هاتين السنتين تعتبران من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين من حيث إنتاج النصوص القانونية، مشيرا إلى أنه تمت دراسة أكثر من 430 مشروع نص قانوني وتنظيمي، منها أكثر من 150 مشروع قانون، من بينها 3 مشاريع قوانين تنظيمية خاصة بالمناصب العليا، ومشروع قانون-

«

إطار واحد يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تم إعداد ودراسة والمصادقة على جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المؤسسة لإصلاحات كبرى (الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وقانون إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، والنصوص المنظمة لأراضي الجماعات السلالية"، يؤكد رئيس الحكومة.

تعزيز النزاهة ومحاربة الرشوة

اعتبر رئيس الحكومة أن تعزيز النزاهة ومحاربة الرشوة تأتي على رأس أولويات حكومته، وأشار في هذا الصدد إلى اطلاق البوابة الوطنية للشكايات منذ يناير 2018، وكذا العمل على تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات واطلاق رقم أخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة، واعتماد قانون الحق في الحصول على المعلومة.

واعتبر العثماني أن محاربة حكومته للفساد ظهر بشكل جلي في تحسن ترتيب المغرب على مستوى مؤشر إدراك الفساد لسنتين متتاليتين بما مجموعه 17 مرتبة.

تطوير النمو الاقتصادي

في هذا الصدد، اعتبر رئيس الحكومة أن المؤشرات المالية والاقتصادية للمغرب عرفت تطورا ايجابيا، إضافة إلى استمرار الحفاظ على تحسين التوازنات الاقتصادية الكبرى، وذلك على الرغم مما عرفته وتعرفه الظرفية الدولية من توترات جيوسياسية، وتباطؤ النمو في منطقة الأورو، والتقلب المستمر لأسعار النفط في الأسواق الدولية. وأوضح العثماني أن الحكومة عملت على تعزيز التنمية الصناعية، عبر تقوية المنظومة الصناعية الوطنية والبدء في التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي، وهو ما ساهم في تطور الصادرات بـ10 في المائة سنويا وتحسين الميزان التجاري وتبوء المغرب المرتبة الأولى على المستوى القاري في مجال صناعة السيارات.

كما ارتفع عدد السياح من 10,3 سنة 2016 إلى 12,5 مليون سنة 2018، كما بلغت

أكد العثماني أن الحكومة تعمل على ترسيخ تنافسية قطاع المحروقات.

نسبة الطاقات المتجددة من إنتاج الطاقة الكهربائية الوطني 34 في المائة مما جعل المغرب نموذجا على الصعيد القاري في هذا المجال. العثماني، أشار إلى أنه المغرب واصل استقطاب مصنعين بارزين في مجال صناعة السيارات مما مكنه من بلوغ طاقة إنتاجية تصل إلى 700.000 سيارة سنويا، مع زيادة في حجم الصادرات بلغت 65 مليار درهم خلال 2018، متجاوزا بذلك القطاعات التقليدية للمملكة كالفوسفاط، مما جعل بلادنا أول بلد إفريقي في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج محلي تقدر ب 50.5 في المائة في أفق تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ طاقة إنتاجية تقدر بـ1.000.000 سيارة سنويا في أفق 2022.

قطاع المحروقات

من جهة أخرى، أكد العثماني أن الحكومة تعمل على ترسيخ تنافسية قطاع المحروقات، وذلك بمنح الموافقة المبدئية لعشر شركات جديدة، لاقتناء المواد البترولية من أجل مزاولة نشاط توزيع هذه المواد.

وأضاف العثماني أن الحكومة تعمل على تطوير منظومة تخزين المواد البترولية لتشجيع التخزين المشترك، وكذا إطلاق استثمار بحوالي ملياري درهم ونصف لتقوية قدرات التخزين الوطنية من هذه المواد، كما تم تبسيط مساطر منح التراخيص لمحطات الوقود ومراكز تعبئة الغاز، حيث انتقل عدد المحطات المرخص لها من 50 إلى 140 في السنة.

دعم الأرامل

أوضح رئيس الحكومة أن الحكومة عملت على توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم، مع إدراج الأمهات المعوزات والكفيلات. وبلغة الأرقام، فقد بلغ عدد المستفيدات من الدعم 91.126 مستفيدة إلى متم 2018، حاضنات لما يناهز 158.000 طفل، مقابل 56.000 أرملة سنة 2016 أي بزيادة تفوق 60%.

إلى ذلك، قال العثماني إن هذه الحصيلة "لا ينبغي أن تحجب عنا حجم التحديات المطروحة في سبيل الاستجابة لكافة تطلعات المواطنات والمواطنين وانتظاراتهم المشروعة"، متعهدا بأن الحكومة عازمة على الاستمرار في المدة المتبقية في الولاية الحكومية بنفس "الروح الإيجابية" التي قال إنها طبعت المرحلة الأولى من هذه الولاية. ■

الأسعار والسكن والبطالة والفساد.. ملفات تضغط على العثماني

بدا سعد الدين العثماني سعيدا بما تحقق بعد عامين ونصف من توليه رئاسة الحكومة. هذا ما تجلى من عرضه حو ما أنجز من البرنامج الحكومي، الذي كرس على أساسه من قبل البرلمان. يتحدث العثماني عن حصيلة إيجابية وغنية بالإنجازات، غير أنه، عند النظر إلى الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، يبدو أن الحكومة، على بعد عامين ونصف من الانتخابات التشريعية، مازالت بعيدة عن بلوغ الأهداف التي حددتها، ما يرفع الضغط عليها في أفق انتخابات 2021.

المصطفى أزوكاح

نموهش

كان لافتا التزام الحكومة ببلوغ متوسط نمو يتراوح في المتوسط بين 4,5 و5,5 في المائة، مع خفض معدل البطالة إلى 8,5 في المائة، غير أن بلوغ ذلك في البرنامج الحكومي يبدو صعبا، خاصة أن النمو يظل مرتهنا للتساقطات المطرية، في ظل عدم كفاية مساهمة القطاعات غير الفلاحية.

جاء النمو في العام الأول من عمر الحكومة واعدا، حيث وصل إلى 4,1 في المائة، قبل أن ينخفض إلى 2,8 في المائة في العام الماضي، بينما يتوقع أن يأتي دون 3 في المائة في العام

الحالي، فالبنك المركزي يتوقع أن يستقر في حدود 2,7 في المائة، قبل الانتقال إلى 3,9 في المائة في العام المقبل. والثابت أن معدل النمو لن يأتي في مستوى انتظارات الحكومة في نهاية ولايتها. رهان تتجه الحكومة نحو خسارته، كما سابقاتها، على اعتبار أن النمو يبقى مرتهنا للتساقطات المطرية، ما يضفي هشاشة أعمق على نوعية النمو الاقتصادي. تلك حقيقة تحيل على النموذج التنموي الطي لا يخلق النمو والشغل، حسب ما يؤكده وزير المالية الأسبق، محمد برادة، الذي يشير إلى أنه "خلال العشرين سنوات الأخيرة، كان معدل النمو متراوحا بين 3 و3,5 في المائة"، معلقا أن هذا غير كاف من أجل معالجة مشاكل البطالة، خاصة أن النمو سيء من حيث الكيف. إنه نمو يرتهن للتساقطات المطرية وشركائنا الخارجيين.

جمرة الشغل

وإذا كان رئيس الحكومة سعى إلى الإيحاء بحدوث تقدم في محاصرة البطالة، عبر التركيز على المعدل العام الذي تراجع إلى 10 في المائة إلى غاية مارس الماضي، مقابل 10,5 في المائة في الفترة نفسها من العام الماضي، فإن ذلك لا يخفي تفاصيل البطالة في المدن وبين الشباب والخريجين. ويفترض في الحكومة التعاطي في ما تبقى من ولايتها مع أوضاع مقلقة على هذا المستوى، وهذا يجعل رئيس الحكومة يؤكد على أن التوجه نحو عقد الملتقى الوطني للتشغيل والتدريب ووضع خارطة طريق لترجمة توصياته، معبرا عن الرغبة في ترسيخ الحق في الشغل للمواطنين، خاصة للشباب منهم.

غير أنه يبدو أن الضغط سيرتفع على الحكومة من أجل الإسراع بابتكار مداخل جديدة لتوفير فرص العمل، خاصة في ظل وصول البطالة إلى 14,5 في المائة في المدن و24,1 في المائة بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما، و17,1 في المائة بين الخريجين.

وإذا كانت الحكومة تجد صعوبات في إنعاش سوق الشغل، رغم بلورة استراتيجية أريد من ورائها توفير حوالي 1,2 مليون فرصة عمل، فإن الاقتصادي المغربي محمد الشيكر يعتبر أن الحكومة لا تقرر في مسألة توفير فرص العمل، معتبرا أنه يمكن لرئيس الحكومة مثلا أن يتحدث فقط عن التوظيف في إطار التعاقد، الذي جاء من أجل سد الخصاص في بعض القطاعات، التي عانت من ضعف التوظيف فيها بعد توصيات صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص كتلة الأجور.

مستهلك ينتظر

يعتبر رئيس الحكومة أن السياسة التي يقودها ذات بعد اجتماعي خالص، حيث لا يكف عن التذكير بالبرامج التي ترمي إلى تقديم الدعم لبعض الفئات، ثم إنه بالإضافة إلى تأكيده على دعم القدرة الشرائية، عبر اتفاق الحوار الاجتماعي الموقع قبل فاتح ماي، يذكر بالمضي في دعم بعض السلع الأساسي عبر تسخير 18 مليار درهم في العام الحالي. غير أنه رغم ذلك، يرى الشيكر أنه إذا كان رئيس الحكومة يختزل البعد الاجتماعي في المبادرات التي "تكرس مفهوم الصدقة، فإن ذلك لا يعبر عن توجه اجتماعي حقيقي، والذي يتجلى من خلال توفير الإمكانيات للطبقة المتوسطة كي تحرك الاقتصاد، وهي الطبقة التي ستشكل رافعة للفقراء".

ويشير إلى أن "بعض المبادرات الاجتماعية التي تتخذها الحكومة والتي تضفي عليها طابعا خيريا، تمس بكرامة المستفيدين منها، ما يفرض التعاطي مع البعد الاجتماعي من منظور اقتصادي، فتحريك عجلة الاقتصاد سيكون له تأثير على الجوانب الاجتماعية".

ولا يقنع حديث رئيس الحكومة حول التوجه الاجتماعي، بوعزة الخراطي، رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، الذي يؤكد على أنه كان "يتوجب عليها التوجه نحو حماية القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، التي تعتبر صمام الاستقرار في أي بلد، غير أن هذه الطبقة تركت كي تواجه الغلاء ومصاريف إضافية لا قبل لها بها".

ويرى الخراطي أن الحكومة تسعى إلى "دفع المستهلك إلى التطبيع مع الزيادات التي تعرفها أسعار المحروقات بالمغرب"، معتبرا أن تصريحات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

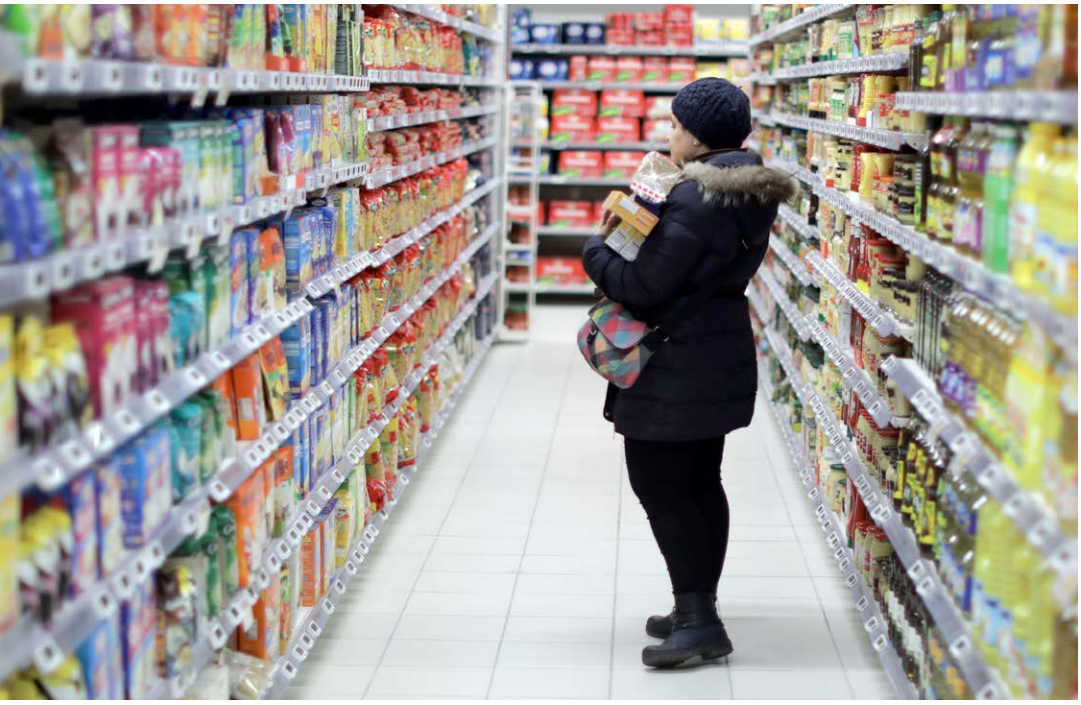

يرى الخراطي أن الحكومة تسعى إلى دفع المستهلك إلى التطبيع مع الزيادات.

العقار لم يحظ باهتمام كبير في العرض الذي قدمه العثماني.

» والحكامة لحسن الداودي، حول التسقيف، والمتراوحة بين التبشير به وبين الحديث عن البحث عن توافق مع شركات المحروقات، هي "نوع من تنويم المستهلك"، رغم تكريسه كفاعل اقتصادي حاسم عبر حملة المقاطعة التي عرفها المغرب في العام الماضي.

عقار.. سكن

ويتجلى تراجع القدرة الشرائية أكثر على مستوى سوق العقارات، وهو القطاع الذي يلاحظ، أمين النجار، عضو رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين، أنه لم يحظ باهتمام كبير في العرض الذي قدمه رئيس الحكومة حول حصيلة نصف الولاية، فلم يأت العرض بجديد يوضح الرؤية حول مستقبل القطاع.

ويعتبر النجار أنه يفترض في أية سياسة يراد من ورائها إخراج قطاع العقار من أزمته، في ظل أزمة الثقة التي ترسخت بين المشترين المحتملين والمنعشين العقاريين، وبين هؤلاء الأخيرين والأبناك، وبين الفاعلين في القطاع والسلطات العمومية.

ويرى النجار أن رهانات أي توجه من أجل إنعاش قطاع العقار بالمغرب يجب أن تستحضر انتظارات الأسر، التي تتطلع إلى سكن تتوفر فيها شروط الجودة المطلوبة وبأسعار تراعي قدرتها الشرائية.

ويتصور الاقتصادي إدريس الفينا أنه يفترض إعادة الاعتبار لقطاع العقار بالمغرب، مشيرا إلى أن القطاع يعاني من ركود ترسخ في الأعوام الأخيرة، وهو الركود الذي يؤشر عليه مستوى القروض البنكية واستهلاك الإسمنت. ويشير إلى أن وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة "لم تأت برؤية جديدة يمكنها أن تتيح إنعاش قطاع العقارات"، مضيفا أن "العديد من الفاعلين في القطاع الخاص على مستوى العقار، ينتظرون من الحكومة اتخاذ المبادرة واقتراح ما يمكن أن ينعش القطاع".

فساد متجذر

يفترض في حكومة سعد الدين العثماني تدارك التأخر المسجل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الذي يعتبر العثماني أن الطريق أمام محاربته مازالت طويلا، رغم التفاؤل الذي يبديه بعد ربح المغرب 17 عشرة نقطة في ترتيب إدراك الرشوة في العامين الفارطين.

ويتصور أحمد البرنوصي، الكاتب العام لجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، فرع "تراسبارنسي الدولية"، أن ربح مراكز في الترتيب، لا يجب أن يفضي إلى إغفال أن المملكة توجد ضمن البلدان التي تعتبر فيها الرشوة، فعلا نسقيا ومتجذرا.

ويعتبر أن تدبيرا مثل الخط الأخضر، الذي يتيح التلبيغ عن المرتشين، لا يغني عن تدابير حقيقة لمواجهة الفساد، فذلك الخط لا يسمح بالتبليغ عن الرشوة الكبيرة، علما أن الفساد يكلف المغرب 50 مليار دولار سنويا، وهو مبلغ يمكن أن يساعد على بناء 150 مستشفى و300 مدرسة، حسب ما سبق أن عبر عنه رئيس الحكومة.

وكان تبني الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة قد جاء من أجل تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن، وضمان الشفافية والولوج للمعلومة، وتكريس المراقبة والمحاسبة، وتدعيم المتابعات القضائية والعقوبات التي تصيب أفعالا تحيل على الارتشاء، وتحسين نظام الطلبيات العمومية.

ويؤكد البرنوصي على أن الاستراتيجية الوطنية لم ينفذ منها سوى القليل، فهو يرى أن قوانين لم تصدر أو لم يجر تأهيلها، حيث يؤكد على ضرورة مراجعة قانون حماية المبلغين وضحايا الرشوة، وإخراج قانون الاغتناء غير المشروع إلى حيز الوجود، وإعداد قانون تضارب المصالح، وإعادة النظر في مسطرة التصريح بالممتلكات، كي يستعاض عن الاستشمارات الورقية بالإنترنيت، وقصر التصريح على الموظفين المسؤولين، مع جعل المعلومات حول ثرواتهم معلومة للجميع.

ويتصور بأنه يتوجب على الحكومة أن تتخذ تدابير تؤشر على نيتها في محاربة الفساد المستشري، متمنيا أن تعطى للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها الإمكانيات القانونية والبشرية كي تنجزها مهامها، فهو يعتبر أنه يجب تجاوز مكامن الضعف والقصور في القانون المنظم لعمل الهيئة، التي يفترض أن يسمح لها بالتحري والإحالة الذاتية وحق إحالة الملفات على القضاء. ■

الراشدي:

لن تتم محاربة الرشوة إذا لم تتوفر الهيأة الوطنية للنزاهة على صلاحيات التحري والتصدي التلقائي

في هذا الحديث مع "تيلكيل عربي" يكشف محمد بشير الراشدي، رئيس الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، عن مآل مطالبته بتعديل قانون الهيأة، كما يتحدث عن تصوره للصلاحيات التي يجب أن تخول للهيأة حتى تقوم بمهامها الدستورية.

الشرقي لحرش

منذ تعيينكم على رأس الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها طالبتم بتعديل القانون المتعلق بها، أين وصل هذا المطلب؟

ورش تعديل القانون المتعلق بالهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها فتحناه منذ تعييننا رئيسا للهيأة، ونحن نعتبر أنه يجب أن يخرج لحيز الوجود في أقرب وقت.

ما هي الصلاحيات التي تودون إضافتها للهيأة حتى تقوم بالأعمال المنوطة بها؟

يجب أن يتضمن القانون قراءة إيجابية للمهام والاختصاصات المخولة للهيأة من خلال الدستور، في مجال الإشراف والتنسيق والتتبع وتقييم السياسات العمومية، وكذلك في مجال محاربة الفساد، ولا يمكن أن تتم المحاربة إذا لم تتوفر الهيأة على صلاحيات للتحري والتقصي والمبادرة التلقائية والتصدي التلقائي. إذا لم تتوفر هذه الصلاحيات لا يمكن للهيأة أن تقوم بمحاربة الفساد، وأن تقوم بأعمالها التي خولها لها الدستور، لذلك يجب أن تقوم الهيأة بتنسيق السياسات العمومية المتعلقة بمحاربة الفساد، وأن تجعل من سياسة محاربة الفساد منتجة لأثر مباشر على المواطن.

الراشدي خلال استقباله من طرف الملك محمد السادس.

هل قدمتم مشروعا للحكومة بخصوص تعديل القانون؟

نحن الآن منخرطون في هذا المسلسل، وبالفعل فقد قدمنا أرضية للحكومة.

كيف تشتغلون في ظل عدم تعيين باقي أعضاء الهيأة؟

الهيأة الآن لا تقوم بالأعمال التقريرية التي تظل من صلاحيات مجلس الهيأة، الذي يجب أن يجتمع ويقرر.

نحن حاليا فتحنا عدة أوراش من أجل تهيئة استراتيجية الهيأة، لكن ما هو تقريري سيتم العمل عليه بعد تعيين أعضاء المجلس.

هل من أخبار بشأن موعد تعيين باقي أعضاء الهيأة؟

في الحقيقة، إن تعيين باقي أعضاء الهيأة مرتبط بتعديل القانون.

كيف؟

هناك علاقة بينهما، لأن القانون الحالي يشترط تفرغ أعضاء المجلس لمهامهم، وهذا يطرح إشكالا على مستوى الحكامة، إذ أن التفرغ يتطلب أداء مهام تنفيذية يومية، وهو ما سيطرح سؤالا حول من يراقب أعمال أعضاء المجلس، وهذا غير ممكن، فالمجلس هو الذي يراقب، بما في ذلك، مراقبة الرئيس، ولا يمكن أن يكون تحت مراقبته. لذلك، اقترحنا أن يتم التخلي عن تفرغ أعضاء مجلس الهيأة، وأن يمارسوا وظائفهم العادية إلى جانب عضوية الهيأة، وهذا معمول به في باقي المجالس؛ إذ أنه يمكن أن يكون بعض الأعضاء متفرغين، لكن غالبية الأعضاء يجمعون بين عضوية تلك المجالس ووظائفهم العادية.

هل تتوقعون تجاوبا قريبا من الحكومة والبرلمان بشأن تعديل القانون؟

لا يمكنني أن أقول لك ما الذي سيحدث، نحن نشتغل الآن على ما يجب أن يكون. ■

بعد تحذيرات "واتساب".. هذه نصائح إدارة الدفاع الوطني

أصدرت إدارة الدفاع الوطني بالمغرب، نشرة تحذيرية، بعدما نشرته شركة "واتساب"، يوم الثلاثاء 14 ماي الجاري، حول استغلال قراصنة ثغرة أمنية في هذا التطبيق، من أجل تثبيت برمجية للتجسس على الهواتف المحمولة.

تيلكيل عربي

أشارت إدارة الدفاع الوطني، التي تتوفر على مديرية لتدبير مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلومات، إلى أن الأنظمة التي مست هي نسخة "واتساب" الأقدم من (2.19.134) من نظام أندرويد، ونسخة واتساب الأقدم من (2.19.51) من نظام هواتف أيفون (IOS).

ولاحظت أن الثغرة التي اكتشفها "الهاكرز"، يمكن أن تتيح لمهاجم بأن يثبت برمجية للمراقبة والتجسس في الهاتف الذي يستعمل "واتساب".

وأوصت إدارة الدفاع الوطني بتثبيت أحدث نسخة من تطبيق "واتساب"، مشيرة إلى أن اختراق "الهاكرز" للهواتف يمكن أن يساعدهم على الولوج لمعلومات سرية.

وكان المتحدث باسم "واتساب" ذهب إلى أن الشركة "تشجع الناس على الحصول على أحدث نسخة من التطبيق، وكذلك تحديث نظام تشغيل هاتفهم المحمول باستمرار، لحمايتهم من أي برمجيات خبيثة مصممة للعبث بالمعلومات المخزنة على الأجهزة المحمولة".

جاء ذلك بعدما قالت الشركة، يوم الثلاثاء 14 ماي الجاري، إن قراصنة انترنت استغلوا ثغرة أمنية في هذا التطبيق، أحد أكثر تطبيقات المراسلة انتشارا في العالم، سمحت لهؤلاء "الهاكرز" بتثبيت برمجية للتجسس على الهواتف المحمولة، لتضاف هذه المشكلة إلى سلسلة مشكلات تواجهها الشركة الأم "فيسبوك".

وسمحت الثغرة الأمنية التي كانت صحيفة "فاينانشال تايمز" أول من لفت الأمر إليها وأصلحت في آخر تحديث

«

للتطبيق، لـ"الهاكرز" المتسللين بتحميل برمجية خبيثة على الهواتف من خلال الاتصال بمستخدم التطبيق المستهدف. ويستخدم 1,5 مليار شخص التطبيق حول العالم.

ونقلت "فاينانشال تايمز" عن أحد تجار برمجيات التجسس قوله إن البرمجية طورتها شركة غير معروفة مقرها في إسرائيل تحمل اسم "مجموعة أن أس أو" (NSO Group)، المتهمة بمساعدة حكومات من الشرق الأوسط وحتى المكسيك بالتنصت على ناشطين وصحافيين. وقال باحثون في مجال الأمن إن الشيفرة الخبيثة تحمل أوجه تشابه مع تقنيات أخرى طورتها الشركة، وفقا لصحيفة "نيويورك تايمز".

واكتشفت أمر برمجية التجسس التي استهدفت أجهزة "أندرويد" و"آيفون" وغيرها بالمثل، في وقت سابق من هذا الشهر، وسارعت "واتساب" إلى إصلاح الثغرة في أقل من 10 أيام.

وقال متحدث باسم الشركة إنها "تشجع الناس على الحصول على أحدث نسخة من التطبيق، وكذلك تحديث نظام تشغيل هاتفهم المحمول باستمرار، لحمايتهم من أي برمجيات خبيثة مصممة للعبث بالمعلومات المخزنة على الأجهزة المحمولة".

ولم تعقب الشركة على سؤال بشأن عدد المستخدمين الذين استهدفتهم تلك البرمجية الخبيثة أو تأثروا بها، وقالت إنها أبلغت السلطات الأمريكية بالأمر.

والاختراق هو الأحدث في سلسلة من القضايا المثيرة للقلق لدى فيسبوك المالكة لشركة "واتساب" بعد أن واجهت انتقادات شديدة لأنها سمحت لشركات أبحاث بجمع بيانات مستخدميها وعلى ردها البطيء على استخدام روسيا المنصة وسيلة لنشر معلومات مضللة خلال حملة الانتخابات الأمريكية عام 2016.

وقالت الشركة إن برمجية التجسس الأخيرة متطورة ولا يمكن أن تكون متاحة "سوى لجهات فاعلة متقدمة للغاية ولديها دافع كبير لاستخدامها"، مضيفة أنها "استهدفت مجموعة مختارة من المستخدمين".

وأضافت أن "هذا الهجوم يحمل كل السمات المميزة لشركة خاصة تعمل مع عدد من الحكومات في جميع أنحاء العالم" وفقا للتحقيقات الأولية، لكنها لم تذكر اسم الشركة. وأطلعت "واتساب" بعض منظمات حقوق الإنسان على الأمر، دون أن توضح أسماءها. وقالت مجموعة "سيتيزن لاب" البحثية في جامعة تورونتو، في تغريدة، إنها تعتقد أن أحد المهاجمين حاول استهداف محام في مجال حقوق الإنسان يوم الأحد 12 ماي الجاري من خلال تلك الثغرة، ولكن "واتساب" أوقفته.

وتردد اسم "مجموعة أن أس أو" في عام 2016 عندما اتهمها باحثون بالمساعدة في التجسس على ناشط في الإمارات العربية المتحدة. ومنتج الشركة الأكثر شهرة هي برمجية "بيغاسوس" (Pegasus) وهي أداة ضارية يقال إنها يمكن أن تقوم بتشغيل كاميرا هاتف وميكروفون المستخدم المستهدف والوصول إلى البيانات المخزنة عليه. وقالت الشركة يوم الثلاثاء 14 ماي إنها تسمح فقط باستخدام برامجها للحكومات "لمحاربة الجريمة والإرهاب".

وأضافت في بيان تسلمته وكالة فرانس برس "إن مجموعة أن أس أو لا تقوم بتشغيل النظام، وبعد عملية صارمة لمنح التراخيص والتدقيق، تحدد الاستخبارات والجهات المسؤولة عن تطبيق القانون كيفية استخدام التكنولوجيا لدعم عمليات السلامة العامة في مجالها".

وأضافت "نحقق في أي مزاعم قد يكون لها أساس بشأن سوء الاستخدام، ونتحرك إذا اقتضى الأمر، بما في ذلك عبر إغلاق النظام". ■

أوصت إدارة الدفاع الوطني بتثبيت أحدث نسخة من تطبيق "واتساب".

إدارة الدفاع: الثغرة تتيح تثبيت برمجية للتجسس في الهاتف الذي يستعمل "واتساب".